جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

دور الشباب في الامن والتنمية في الوطن العربي

العقيد المتقاعد : عبدالرحمن الشريف

الرياض

1408 هـ - 1988 م

دور الشباب في الأمن والتنمية في الوطن العربي

العقيد المتقاعد عبدالرحمن الشريف(*)

يشهد المجتمع العربي والدولي نشاطا واسعا حول الشباب متمثلا ذلك في رفع شعار السنة الدولية للشباب سنة ١٩٨٥م حيث تبنت كافة الدول في العالم تحقيق مضمون هذا الشعار الذي إن جاز التعبير عنه فعليا فيمكن القول: إن هذا الشعار مسئولية القيادات السياسية والاجتماعية لتفرض مزيدا من الاهتمام بقطاع الشباب، وتبني استراتيجيات وسياسات واعادة النظر في التشريعات والأنظمة التي تعنى بهذا القطاع العام من المجتمعات، اعتمادا على المبدأ القائل أن الشباب قطاع استثماري في المفهوم الرأسمالي وفعاليات فكرية واقتصادية واجتماعية في مفاهيم المجتمعات الاشتراكية، ويعزز القول ما للاسلام والحضارة العربية من توجه يتميز عن هذين الاتجاهين السابقين الذي يقوم على مبدأ أن الشاب العربي انسان يمثل أول وحدة البناء في صرح المجتمع العربي المتكامل من حيث الواجبات والمسئوليات والحقوق والصلاحيات.

(*) نائب مدير ادارة التخطيط والتدريب. الأمن العام. المملكة الأردنية الهاشمية.

ومن هذا المنطلق. أولت جامعة الدول العربية اهتماما خاصا متميزا في تبني شعار (السنة الدولية للشباب العربي)[1] مرده في ذلك مفهوم الشباب العربي وخصائص المجتمع العربي ومقوماته كوحدة واحدة متكاملة من حيث المضمون الاجتماعي والاقتصادي في ظل ظروف تكاد تكون متشابهة في منظورها ومضمونها لدى كافة الدول العربية، من حيث التخلف والتباين الاقتصادي والاجتماعي ودرجة تعرضها للتيارات الفكرية والأخطار الخارجية المحدقة التي تتناول جوهر العمق العربي في شخصيته وحضارته

يشكل الشباب «قطاعا» عريضا من السكان في الوطن العربي، إذ تتراوح نسبته لعدد السكان ٢٠,٥٪ من المجتمع الكلي حيث أن المجتمع العربي يتميز في بنيته الديمغرافية بالشبابية عن المجتمعات الأخرى وعلى وجه الخصوص المجتمعات الصناعية التي توصف بالكهولة والشيخوخة مما يؤكد أهمية قطاع الشباب في المجتمع العربي بحيث يكون لهم الدور الرئيسي في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والقيادية، مما يؤكد ضرورة الاهتمام وبذل الحد الأعلى من الرعاية والاعداد والتأهيل لهذه الفئة من المجتمع لتولي قيادة ومسئولية مجتمعاتهم فكريا وحضاريا وتاريخيا.

---

١ الجامعة العربية. الأمانة العامة ادارة الشباب والرياضة. منشورات السنة الدولية للشباب سنة ١٩٨٤م.

عنيت هذه الورقة في ضوء هذه المفاهيم في ظل الاطار العربي بتناول موضوع «الشباب وأمن المجتمع العربي ودورهم في تحقيق التنمية والتقدم الحضاري المنشودين» كورقة عمل مقدمة الى (ندوة قضايا الشباب وأمن المجتمع العربي) التي نظمها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالتعاون مع الجامعة الأردنية في أيار ١٩٨٥م.

وهذه الورقة تركز على الجوانب العلمية والأطر التنظيمية والتشريعات التي تتعلق بقطاع الشباب العربي ودورهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، ومدى المشاركة الفعلية للشباب في ذلك بالتعرض الى احتياجات الشباب الفردية والاجتماعية.

كما وتتعرض هذه الورقة الى عناصر ومقومات وحدة المجتمع العربي الواحد تاريخيا وحضاريا وجغرافيا، والتي تعتبر أرض صلبة لتحقيق مبدأي الشمول والتجانس في ارساء قواعد استراتيجيات العمل الاجتماعي العربي.

وتخلص هذه الورقة الى وضع تصورات وتوصيات نراها ضرورية للتحقيق والتنفيذ، لايجاد أجيال متعاقبة من الشباب المحصن المؤهل المعد اعدادا سليما قادرا على التكيف الاجتماعي مع التنمية الشاملة التي يمر بها مجتمعنا العربي.

ولا يغيب عن فكر القارىء أن اعداد الورقة قد واجهت بعضا من الصعوبات المرجعية لندرة المادة العلمية المتخصصة بهذا المجال

علاوة على قصر الفترة الزمنية في اعداد هذه الورقة والتي لم تسعفنا في اعطاء البحث عمقا وبعدا أكثر شمولا لتغطية كافة الجوانب التي نعتقدها ضرورية لأهمية الورقة، اذ أن هذا الموضوع من الاتساع العام والتخصص ما يتجاوز حدود هذه الورقة.

تعريف الشباب[1]:

تعددت وجهات النظر العلمية والقانونية والاجتماعية من مختلف أبعادها في تحديد مفهوم وتعريف السن والشخصية الشبابية من حيث النضوج والمسئولية الاجتماعية والقانونية والنفسية، الا أنه يمكن اعتماد تعريف الأمم المتحدة الغالب لدى كافة الدول الأعضاء فيها والذي حدد بالفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (١٥ ـ ٢٤) سنة

إلا أن هناك بعض الدول التي تغاير مفاهيمها هذا التعريف بفارق زمني بسيط حيث تنحصر جميعها بين سن (١٢ ـ ٣٥) باعتبار المشاركة بالقوة الاقتصاديةوالانتاج علاوة على تأخر سن المسئولية القانونية وهو سن ثمانية عشر عاما، كما يلاحظ في تشريعات بعض الدول العمالية التي تعتمد بدء سن العمالة من ستة عشر عاما ولغاية سن الستين عاما للذكور وخمسين عاما للاناث، هذا للتدليل لا للحصر العلمي للتشريعات الشبابية المختلفة، وانما اعتمدت لغايات

---

١ ـ الجامعة العربية. الأمانة العامة الفنية. ادارة الشباب والرياضة. منشورات السنة الدولية للشباب العربي ١٩٨٥م.

هذه الدراسة التعريف العربي للشباب والمعتمد لدى الجامعة العربية والذي يتفق مع مفهوم تعريف الأمم المتحدة حيث يحصر قطاع الشباب بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم مابين (١٥ ـ ٢٤) سنة

ويمكن ضمن هذا التعريف تحديد عدد الشباب العربي عام ١٩٨٥م بـ(٣٧) مليون شاب، ويتوقع ـ كما ورد في تقرير احصائي لليونسكو عام ١٩٨٤م ـ أن يبلغ عدد الشباب العربي ما مجموعه (٥٨) مليون شاب تقريبا حتى عام ٢٠٠٠، من هذه الأرقام يتبين لنا ان نسبة الشباب من مجموع السكان في الوطن العربي والبالغ (١٨٠) مليون نسمة عام ١٩٨٥م تصل الى (٢٠,٥٪) بينما من المتوقع أن تصل الى (١٩,٣٪) من المجموع الكلي المتوقع للسكان في المجتمع العربي والذي سيبلغ ٣٠٠ مليون عام ٢٠٠٠

من هذه المعطيات الاحصائية لتوقعات حجم فئة الشباب في الوطن العربي تتأكد لنا ضرورة وأهمية الرعاية والاهتمام المطلوبين ازاء متطلبات تنشئة واعداد الشباب من خلال فهم علمي مدروس يعني بنفسية الشباب ومشاكلهم وحاجاتهم الأولية والأساسية التي يمكن حصرها في المستويات الوقائية والانسانية والعلاجية.

وتعتبر رعاية الشباب عملية تربوية متصلة ومستمرة ومتكاملة تمتد وتعم الشباب في أوقات فراغهم وعملهم وهي عبارة عن مجموعة من الخدمات التي تمارس داخل المؤسسات والهيئات كي تتيح لهم فرص النمو الاجتماعي والنفسي والمهني على أساس من المعرفة

والمبادىء الانسانية والمهارات، وتسدي لهم التوجيه وفق ميولهم وقدراتهم ورغباتهم[1]

وبتحليل هذا المفهوم لرعاية الشباب، يتضح أن رعاية الشباب هي عملية تستند الى أصول من العلم والمهارة من خلال تنظيمات وتشريعات تعتني بمؤسسات وهيئات شبابية لتحقيق النمو الاجتماعي والنفسي للشباب، ويأخذ هذا التعريف أيضا بعين الاعتبار ميول الشباب وقدراتهم ورغباتهم واحتياجاتهم، الا أنه ضمن المفهوم العربي لرعاية الشباب يقصر عن ادخال مفهوم التربية الفكرية والقومية والتي تعتبر الهدف النهائي والمحصلة النهائية لتنمية وتنشئة الشباب في هذه الدراسة

رعاية الشباب

أ ـ منطلقات رعاية الشباب:

يسعى كافة المهتمين والمخططين المختصين الى تحقيق رعاية الشباب من خلال تحقيق مايلي:

١ ـ قدرة الشباب على ممارسة القيادة والتبعية
٢ ـ القدرة على التفكير الواقعي المدرك لحقائق الأمور في شتى نواحي الحياة.
٣ ـ القدرة على التعاون والمشاركة الحقيقية في العمل الاجتماعي.

---

١ أحمد سلامة غباري. الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الاسلامية ١٩٨٣م. ص: ٦٦

٤ ـ احترام النظم العامة من خلال الممارسة العملية والتجربة والخطأ.

٥ ـ الايمان بالأهداف المشتركة وايثار المصلحة العامة على التفكير الذاتي وترسيخ روح العمل الجماعي

٦ ـ ترسيخ البعدين الوطني والقومي للشباب المرتبطين بتاريخ الأمة وحضارتها.

ب أهداف رعاية الشباب:

١ ـ التنمية الجسدية: بتوفير الممارسة الرياضية وكفالة الرعاية الصحية وتوفير العلاج الكامل.

٢ ـ النمو العقلي: بتنمية المعارف والمهارات الفعلية وتنمية المدركات العقلية بشكل دائم ومستمر، وتوجيه تفكيرهم نحو التحليل والربط والاستنباط والاستنتاج والموازنة، وتوفير فرص التعليم في ميادين اللغات والعلوم والآداب والفنون والحرف والهوايات مع ما يلائم استعداداتهم وميولهم.

٣ ـ التنمية الاجتماعية: وذلك باعطائهم المزيد من الفرص لاكتساب الخبرات الاجتماعية عن طريق التدريب العملي، بحيث يتم تثبيت الاتجاهات والقيم في قواعد التكامل الاجتماعي وآداب السلوك، وأصول العلاقات بين الناس وتكوين الصداقات، وتكامل العمل الجماعي حتى تصبح هذه الاتجاهات مقومات سلوكية لشخصياتهم.

٤ ـ النمو الوجداني: يتم اعدادهم ليكونوا على مستوى مناسب من النضج الانفعالي والاتزان العاطفي، وليكونوا قادرين على التكيف الاجتماعي تسودهم روح المرح والتفاؤل التي تساعدهم على حل مشاكلهم بحيث يحيوا في المجتمع حياة نفسية مستقرة خالية من العقد والانحرافات.

٥ ـ التنمية الروحية: ويتبلور هذا في تنمية العقيدة الدينية لدى الشباب، وتربية الضمير الخلقي والوازع الديني فيهم عن طريق تثبيت الايمان بأصول العقيدة الصحيحة مع الربط بين التقدم العلمي والحضاري وبين القيم الخلقية والدينية، وتربيتهم على احترام العقيدة والتمسك بالحق والفضائل والايمان بالمثل العليا والتزام العدل ويقظة الضمير، والتعامل بأمانة وصدق، والاخلاص في العمل والبعد عن التعصب والتزمُّت.

٦ ـ الاعداد والتأهيل لممارسة العمل المناسب: وهذا يتطلب اعداد وتأهيل الشباب ليكونوا أدوات بناء وانتاج لا معاول هدم وتخريب، وذلك بتدريبهم على العمل في ميادين الاقتصاد والصناعة والزراعة والخدمة العامة وتهيئتهم مهنيا كل وفق استعداداته وقدراته وميوله، مع مراعاة مواصلة العمل على التثقيف المهني والتنمية الذاتية بالتوجيه والارشاد الدائمين كل في مؤسسته وموقع عمله

٧ ـ التربية والاعداد الوطني والقومي: ويتأتى ذلك بترسيخ الايمان والاعتزاز بالوطن، وتأكيد مفاهيم الوطنية الحقة والاستعداد

للتضحية والفداء من أجل الوطن والذود عن حماه، ويجب ابراز مقومات الأمن العربي ووحدته وموقعه وأهميته وما ينطوي عليه من أن يكون طعما لقوى البغي والعدوان للسيطرة عليه بشتى الوسائل والأساليب.

جـ ـ حاجات الشباب:

لكل مرحلة من مراحل العمر حاجاته الأساسية التي لابد من اشباعها والتي تترتب ـ في حالة عدم اشباعها ـ مشكلات كثيرة ومتعددة، وفي اشباعها حماية ووقاية وضمان لعدم الانحراف والتعريض بهم للوقوع في المشكلات، واذا كان اشباع تلك الحاجات هاماً لكل مراحل عمر الانسان فانها تكون أكثر أهمية وضرورية بالنسبة للشباب.

وفيما يلي أهم حاجات الشباب كما حددها (يراتبيل)[1].

١ ـ الحاجة للتعبير الابتكاري.
٢ ـ الحاجة الى الانتماء.
٣ ـ الحاجة الى المنافسة.
٤ ـ الحاجة الى خدمة الآخرين.
٥ ـ الحاجة الى الحركة والنشاط.
٦ ـ الحاجة الى الشعور بالأهمية.
٧ ـ الحاجة الى ممارسة خبرات جديدة والشعور بالمخاطرة.

---

١ ـ أحمد سلامة غباري. الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الاسلامية ١٩٨٣م. ص: ٧٢

وإن تلبية هذه الاحتياجات وتوفيرها للشباب تعتبر ضرورة وقائية تؤمن جيلا محصنا وقويا ذا شخصية مميزة سليمة ومعافى من العقد والسلبيات

كما أن في تأمين الشباب بهذه الاحتياجات ما يعزز فيهم الثقة وينمي روح الابداع

الأمن الاجتماعي

أ ـ تعريف الأمن الاجتماعي:

يعرف الدكتور مصطفى العوضي «الأمن الاجتماعي» بأنه:[1] انتصار الانسان على نفسه، مستشهدا على صحة ذلك بالآية الكريمة ﴿ ونفس وما سواها * فألهمها فجورها وتقواها * قد أفلح من زكاها * وقد خاب من دساها﴾[2] والأمن غاية تسعى المجتمعات دائما الى تحقيقها في كل زمان ومكان منذ بدء الخليقة، ففي المجتمعات القديمة كانت الضوابط لسلوك الأفراد متمثلة في الدين والعرف والتقاليد، أما الآن فيحكمها القانون والنظام بحيث يلقى الخروج على هذه الضوابط الاستنكار والزجر من سائر أفراد المجتمع، والعقوبة هي رد الفعل الجماعي ضد الانحراف والجريمة وتزداد هذه العقوبة صرامة اذا كانت الجريمة ضد الصالح العام.

---

١ ـ الدكتور مصطفى العوضي. الأمن الاجتماعي مقوماته وتقنياته وارتباطاته بالتربية المدنية. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. ص: ١٢٠

٢ سورة الشمس. الآيات: ٧ ١٠

يميل الانسان بطبيعته الى تحقيق أمن ذاتي وأمن اجتماعي

أما الأمن الذاتي: فينحصر في تأمين حاجاته الفردية الذاتية من مأكل وملبس ومأوى وصحة وتعليم الى غير ذلك من الاحتياجات الفردية، وقد برزت في الآونة الأخيرة مصطلحات بلورت مجموع الحاجات الفردية في حاجات جماعية عامة تكون في مجموعها محصلة أمن الفرد الذاتي وهي ماعرف بالأمن الاجتماعي، وتكمن مواقع الانحراف والخلل في عدم قدرة الفرد على المواءمة بين تلبية حاجته الذاتية والدافعة، ومتطلبات المجتمع المقيدة لهذه النزعات والرغبات قد تدفع الى حالة نفسية قلقة تؤدي للانحراف وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي وما ينشأ عنه ويترتب عليه من سلوك للفرد غير مقبول اجتماعيا أو نفسيا، وتسعى المجتمعات التي تطورت الى دول تقع على مسئوليتها تأمين أفرادها بالأمن بأنواعه المختلفة مقابل الانتماء والتبعية للسلطة فيها، ومن ضمن هذه الأنواع ما يطلق عليه بالأمن الغذائي والزراعي والأمن الاقتصادي والأمن الصناعي والأمن السياسي والاستقرار الأمني وتوفير فرص العمل وحماية البيئة والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي التي تخدم بمجموعها الكلي المجتمع بكافة فئاته وتنظيماته الاجتماعية والبشرية، وتهدف الدول في استراتيجياتها لتحقيق ذلك من خلال خطط التنمية الشاملة التي تتناول كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها،

ويقوم الشباب بالدور الأكبر على اعتبار أنهم العنصر الرئيسي في فعاليات هذه الخطط وبرامجها ومنجزاتها، بمعنى أن الشباب يمثلون

الطاقة والروح العملية الانتاجية وهم محور وهدف من أهداف التنمية وغاية من غايات بناء الانسان عامة والشباب خاصة.

وحتى نستطيع أن نصل الى خلق الشباب السوي المنتج والذي تتفق رغباته ونزعاته والقيم الايجابية السائدة في المجتمع، نرى أن تراعي السياسات والخطط المتعلقة برعايته وتنشئته مقومات الأمن الاجتماعي، والتي سنعرضها فيما يلي:

ب ـ مقومات الأمن الاجتماعي:[1]

أولاً: التماسك بين أفراد المجتمع:

هي خاصية تدفع أفراد المجتمع الى الانتماء لهذا المجتمع مما يعمق الاحساس بالولاء ويقوي من الرابطة النفسية، وهو أمر يدفع الفرد للذود عن مجتمعه لأن ذاته الفردية تتجسد في الوطن.

ثانياً: التوافق الجماعي على مبادىء سلوكية وأخلاقية واحدة:

إن التوافق الجماعي على أنساق ضابطة للسلوك، يحافظ على بناء المجتمع ويحفظ ثقافته الكلية، وفي العادة يكتسب أفراد أي مجتمع هذه الأنساق عن طريق التنشئة الاجتماعية

---

١ ـ المجلة العربية للدراسات الأمنية. المجلد الأول. العدد الأول. محرم ١٤٠٥هـ.

ثالثاً: التعاطف بين أبناء الوطن الواحد:

خير ما يدلنا على ذلك قول الرسول الكريم (ﷺ) «المؤمن ألف مؤلف ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف» والألفة في هذا المعنى تلعب دورا بارزا في ترابط أفراد المجتمع، وهي لصيقة الصلة بالعاطفة والاخاء والرحمة، وهي صفات متى توافرت بين أبناء المجتمع الواحد لاشك في أنها ستقوي من الرابطة بينهم فتقل العداوة وتنحسر دواعي عدم الطمأنينة.

رابعاً: العقيدة الدينية:

إن المبادىء الأخلاقية هي ركيزة أساسية لا يقوم بدونها الأمن الاجتماعي. من هنا فالعقيدة الدينية (الاسلامية) تعتبر من أهم عناصر التماسك والتكاتف الاجتماعي، خصوصا اذا ما منع أفراد المجتمع عن أنفسهم مغاب الكراهية والحقد والتعصب، أو بعبارة أخرى اذا ما اتجهوا نحو الخير وبعدوا عن بواعث الشر

فعقيدتنا الاسلامية تحث الانسان على الخير وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ومن هنا نفترض أنها تجمع أفراد المجتمع الواحد لكل مامن شأنه دعم وحدتهم وسلامتهم ويعزز من أمنهم الاجتماعي.

خامساً: الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي هو الحالية التي تسود أي مجتمع انساني يعيش في ظل حياة تضمن لأفراده التمتع بحقوقهم الدستورية تحت مظلة نظام سياسي اجمعوا على تأييده اذا كان يشبع تطلعاتهم في حياة كريمة تتكافأ فيها الحقوق مع الواجبات.

سادساً: الأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي:

يقصد بالأول: ضرورة توفر الغذاء والكساء والحاجات الأساسية اللازمة لوجود الانسان.

بينما الأمن الحياتي: يفترض فيه توفير ظروف طبيعية يحيا في كنفها الفرد وهو متمتع بكل ما يكفل له وضع صحي جيد وسط بيئة نظيفة خالية من التلوث.

أما الأمن الاقتصادي: فهو لا يتحقق بتوفير حق العمل وسد الحاجات الضرورية للانسان، ولكن يتحقق على أحسن وجه عندما تتاح للفرد امكانية استفادته من قدراته ومهاراته.

وهناك عوامل أخرى ضرورية للأمن الاجتماعي، مثل توفر أجهزة الأمن والمؤسسات التربوية والجهاز القضائي العادل، وتوفر

المؤسسات العقابية والاصلاحية، والتسامح مع من صلح من المنحرفين وتوفر المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية وما الى ذلك.

الشباب ودوره في التنمية

نرى من المناسب ـ وقبل أن نتطرق لدور الشباب في التنمية أن نتعرف أولا على «ماهية التنمية».

أ ـ مفهوم التنمية:

التنمية عبارة عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة للتدخل الاداري لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.[1]

هذا هو المفهوم النظري العام للتنمية، اذ انه عبارة عن عملية تعني: العلم والتطبيق تتبعها تغييرات وتطوير وظيفي وهيكلي لفئات المجتمع من خلال توحيد التفاعل بين طرفي التنمية، وهما الطاقات البشرية وعوامل البيئة.

---

١ ـ الدكتورة عليا حسن حسين. التنمية: نظريا وتطبيقيا. ١٩٧٧م. ص: ٥، ١٢

والمقصود بالطاقات البشرية: كافة الامكانات المتاحة لأفراد المجتمع وخبراتهم وعلومهم.

أما عوامل البيئة تعني: الامكانات المادية وموارد البيئة

ويخلص التعريف الى بلورة هدف التنمية في الحفاظ على الجنس البشري من خلال إحداث النمو والتطوير في مجتمع ما.

ويتضمن هذا التعريف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى غير ذلك من نواحي الحياة.

من هنا. نرى أن التنمية الشاملة ترتكز على عنصرين رئيسيين هما:

الاقتصاد والاجتماع، ذلك ما أكده تعريف الأمم المتحدة للتنمية، القائل:«هي العملية التي تتحد فيها جهود المواطنين مع الحكومة لتحسين ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات حتى تتكامل مع المجتمع القومي وتسهم اسهاماً فعالا في التقدم القومي.

من ذلك. يتضح جليا أن هدف التنمية بمجالاتها المتعددة، هو رفاهية الانسان او الجنس البشري، حيث إن التنمية الاقتصادية، بحد ذاتها عبارة عن وسيلة للتنمية الاجتماعية، في حين ان التنمية الاجتماعية هي تغيير في فعاليات المجتمع تؤدي بدورها الى احداث ما يمكن أن يطلق عليه بالتطوير الاقتصادي كماً ونوعاً، أو التنمية الاقتصادية بوجه عام.

من مبادىء التنمية الشاملة المبدأ الديمقراطي والذي يرتكز على مشاركة أعضاء المجتمع بإرادتهم واختيارهم في التخطيط والتنمية والتنظيم، ثم مبدأ المساعدة الذاتية المرتكز على اتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لمساعدة أنفسهم واستثمار طاقاتهم لتلبية حاجاتهم.

وكما هو معروف أن قطاع الشباب يشكل الجوانب الرئيسية من الموارد البشرية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية كنواة عمل «كماً ونوعاً» لما يتمتع به الشباب في هذه المرحلة العمرية من طاقة جسدية وعقلية وعلمية بالاضافة للحماس والاندفاع وزخم العطاء.

وفي مجتمعنا العربي نجد أن الشباب يشكل ٢٠,٥٪ من حجم السكان. الأمر الذي يترك أثراً فاعلاً في القوة الاقتصادية العربية، وأية خطط تنموية يجري تنفيذها في المجتمع العربي، خاصة وان مستوى التطور الاقتصادي العربي التقني متوائم مع مستوى الخبرات الفنية التي يتمتع بها الشباب اذا ما نظر الى الوطن العربي كوحدة متكاملة على اختلاف الأبعاد الجغرافية والنظم السياسية القائمة

ولا نبالغ اذ قلنا ان الطاقات البشرية والخبرات العلمية والعملية التي يتمتع بها الشباب العربي تفوق سوق العمالة العربية الحالية، كما تساهم مع غيرها بدفع الشباب العربي الى الهجرة خارج حدود الوطن العربي.

ب ـ مقومات وحدة التنمية في الوطن العربي:

يتميز الوطن العربي بعناصر تكامل شامل لا تتوفر لغيره من بقاع الأرض، والتي تلزمنا بتبني استراتيجية عربيةواحدة، أما أهم هذه العناصر والمقومات فهي:

١ ـ مقومات الدين.
٢ ـ مقومات اللغة الواحدة.
٣ ـ مقومات التاريخ المشترك.
٤ ـ المقومات الديمغرافية والجغرافية.
٥ ـ المقومات الاقتصادية (الموارد الطبيعية وغيرها).

إن هذه العناصر بمجملها وعبر مراحل التاريخ المختلفة جعلت الوطن العربي محط أنظار وأطماع المستعمرين، ففيها الأرض الطيبة وفيها المقدسات الدينية وفيها مصادر الثروة، وفيها في نفس الوقت عدم النضج الفكري العربي الذي يستوعب هذه الخبرات والمزايا ليستخدمها الاستخدام الأمثل في صالحه وصالح مجتمعه العربي.

ولكي نصل الى مستوى أفضل من النضج الفكري، نرى أنه لابد لنا من البناء والتنشئة الصحيحة من البداية مع (الأسرة، المدرسة، الشارع، المؤسسات الأخرى) لايجاد الشباب العربي الواعي المدرك لجميع مجريات الأمور من حوله (السلبية والايجابية) ليسخرها في تنمية بلده، وبالتالي وطنه العربي الكبير. وفي اعتقادنا أن هذه المسئولية هي مسئولية مشتركة تقع على عاتق جميع من يمثل

السلطة بدءاً من الأب، المدرس، عالم الدين، القائد السياسي. إلخ

إن تعريف وتزويد الشباب العربي بالمعلومات والخبرات والمهارات العامة المتخصصة، هي ضرورة حتمية لازمة في ايجاد الشباب المنتمي لبلده وقيمه، وبدون ذلك تكون الصورة عكسية تماما، تساعد في استمرار النظرة الأولى «نظرة الأطماع الخارجية» وتقتل روح الوطنية والانتماء وبالتالي تفشل جميع خطط التنمية، ويظل كل فرد في دائرة التقسيم التي فرضت عليه (دول متقدمة، وأخرى نامية).

جـ ـ دور الشباب في التنمية:

في ضوء ما تقدم يتوجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور الجاد للشباب في مسيرة التنمية، ويتمثل هذا الدور فيما يلي:

١ ـ مشاركة الشباب العربي في المشاريع الاقتصادية الوطنية والقومية بدمجه في قطاعات العمل المختلفة وفق قدرات وطاقات وخبرات وميول الشباب، مما يرفع من مستوى النمو الاقتصادي الوطني والقومي والاستغناء عن الخبرات الأجنبية المستوردة المكلفة في جدوى هذه المشروعات.

٢ ـ المشاركة الفعلية للشباب في تحديد احتياجات المجتمع العربي الاقتصادية واعداد الخطط المبنية على القدرات التي يتمتع بها الشباب العربي.

٣ ـ المشاركة الفعلية في بناء أمن المجتمع العربي واسقراره من خلال المؤسسات والتنظيمات المعنية في الوطن العربي.

٤ ـ اسهام الشباب في الخدمات الاجتماعية والتطوعية في المجتمع العربي، مثل مساعدة أجهزة الأمن في حفظ النظام والأمن والأعمال الخيرية وأنشطة حماية البيئة، والأعمال الزراعية مثل زيادة الرقعة الخضراء والمشاركة في أعمال قطف المحاصيل الزراعية، والأنشطة السياحية والاعلامية.

٥ ـ الاسهام في البرامج التعليمية التربوية مثل محو الأمية ودورات التثقيف والتوعية الصحية وتنظيم الأسرة.

٦ ـ اسهام الشباب في ترسيخ الحضارة العربية وتاريخها، من خلال الحفاظ على الموروث الشعبي والوطني وحمل رسالة هذه الحضارة الى الأجيال اللاحقة والى الأمم والشعوب الأخرى.

٧ ـ يقع على عاتق الشباب دور هام في توصيل ونقل خبرات وعلوم ومعارف وثقافات الشعوب الأخرى، وانتقاء الأفضل والصالح لخدمة مجتمعنا العربي مع الحفاظ على الهوية والشخصية العربية

٨ ـ يقع على عاتق الشباب دور الاسهام في حفظ الأمن الغذائي للمجتمع وذلك بنشر الوعي الاستهلاكي وترشيده بين المواطنين وتوجيه المجتمعات المحلية الى انتاج الغذاء الكافي «كماً ونوعاً» لمتطلبات السكان في المجتمع.

٩ ـ تقع على عاتق الشباب مسئولية المشاركة في حماية أمن وسيادة حدود الوطن العربي على اتساع رقعته الجغرافية والاتجاهات السياسية، وذلك من خلال المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة سواء بالتطوع أو التجنيد الرسمي.

١٠ ـ تقع على عاتق الشباب مسئولية توفير الحماية المدنية والدفاع الاجتماعي، بالاسهام في أعمال الدفاع المدني والأمن العام وأنشطتهما وفعاليتهما تطوعاً أو تكليفاً.

الخلاصـــــة:

إن هذا البحث المتشعب الجوانب المترابط المواضيع والذي يتناول العناصر الثلاثة الرئيسية (الشباب، الأمن، التنمية) يتعرض لمسألة هامة وحساسة في حياة الانسان العربي، والشباب منه على وجه الخصوص، الذي يعتبر محورا أساسيا في عملية التنمية وهدفا رئيسيا في تحقيق الأمن بمفهومه الواسع المتعدد الابعاد والتي منها ما اصطلح على تسميته بالأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهذه بمجموعها تشكل شبكة الحياة وصورتها التي تتطلب مزيدا من الوعي وبعد النظر ووضوح الرؤية في تحديد ملامح الشخصية الشبابية العربية واستراتيجية العمل الشبابي في الوطن العربي، نظرا لعظم المسئولية وخطورتها التي تقع على عاتق الشباب في المرحلة التاريخية التي يمر بها وطننا العربي الكبير، وفي خضم التيارات الفكرية المتضاربة والتحديات العصرية التي تجابه المجتمع العربي مستهدفة

سلخ الشباب عن الانتماء الى جسد الحضارة العربية وتاريخها وانماط حياتها، وذلك بالتنكر لها والتمرد عليها من خلال قولبة الشخصية الشبابية العربية وفق مواصفات ونماذج دخيلة تفقده هويته، الأمر الذي يملي على كافة المستويات القيادية العربية وجوب انتهاج سياسة واعية مدروسة للتصدي لهذه الهجمات الخارجية وترسيخ قواعد بناء الشباب العربي وفق الأطر القومية التي تحفظ للشباب شخصيته العربية الفاعلة والمنتجة والمحصنة بالايمان والعقيدة الاسلامية، لتقوم بدورها في بناء الأجيال القادمة، وقيادتها الى تحقيق آمال وطموحات الأمة العربية لتتبوأ المركز اللائق بها بين الأمم والشعوب.

التوصيـــــــات:

توصي الورقة الأخذ بعين الاعتبار بما يلي:

١ ـ تبني سياسة شبابية على المستوى القومي بما فيها مدخلات التشريعات والأنظمة في الأقطار العربية كل على حده، تحت مظلة مقومات السياسة القومية العليا لتحقيق الوحدة «مفهوماً وتطبيقاً» الأمر الذي ينعكس على قومية آمال وطموحات شخصية الشباب العربي.

٢ ـ العمل على توفير فرص التنشئة والرعاية الأساسية للشباب العربي في ريفه وحضره وباديته على السواء، بما يؤمن العدالة في توزيع مردودات وعوائد الاستثمارات القومية وخطط التنمية موزعة على كافة فئات المجتمع أفقيا وعموديا بما فيهم فئات الشباب ما بين

(١٥ ـ ٢٤سنة) ومن هم دون ذلك والذين ينضمون لفئات الشباب مستقبلا

٣ ـ تبني تأسيس منظمة عربية للشباب تعنى بتخطيط وتنفيذ ومتابعة استراتيجية موحدة للشباب العربي، تناط بهذه المنظمة مسئولية دراسة وتحديد حاجات ومتطلبات الشباب العربي، والعمل على وضع خطة مدروسة ومبرمجة لتغطي هذه الاحتياجات وتلبي متطلبات تنفيذها، لإبراز الشخصية الشبابية العربية المتميزة بخصائص متجانسة على اختلاف أقطار الوطن العربي.

وتتمتع هذه المنظمة بالصلاحيات والدعم الذي نجد لهما توجيه نشاطات وفعاليات الشباب وفق المعايير والأطر الحضارية التي تلقى القبول لدى الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

٤ ـ إن عظم المسئولية القومية وخطورتها في اعداد وتأهيل وتنشئة الشباب العربي، يتوجب توفير التمويل الدائم المستمر والكافي والذي يغطي متطلبات تنفيذ برامج الاستراتيجية الشبابية العربية، وهذا يتطلب مزيدا من التعاون الوثيق بين دول الجامعة العربية بتخصيص الأموال العينية والنقدية لهذا الغرض.

٥ ـ يتطلب تنشئة واعداد الشباب العربي على مستوى قومي توحيد البيئة التربوية والتعليمية في أقطار الدول العربية على اعتبار أنها اللبنة الأساسية في تنفيذ استراتيجية شبابية عربية تعود بشكل مباشر أو غير مباشر بالخير على كافة الدول العربية.

٦ ـ إن الاهتمام بالشباب العربي المغترب عن بلاده لغايات الدراسة أو المعيشة لهو من واجبات الجامعة العربية والدول الأعضاء فيها حيث يتطلع هؤلاء الشباب المغتربون لمزيد من الاهتمام والرعاية يحدوهم الشوق والأمل لتوفير قنوات الاتصال السليمة مع الوطن الأم، مما يحقق لهم الاستقرار النفسي ويشد ارتباطهم ويعزز انتمائهم وولائهم لأمتهم العربية، وذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات والنشرات والإخبار عما يجري في وطنهم، من خلال البعثات الدبلوماسية ومكاتب الجامعة أو فتح مكاتب متخصصة لتحقيق هذه الغايات.

٧ ـ تدريس مادة الأمن الاجتماعي العربي كمساق أساسي ضمن مناهج العلوم الانسانية والتربية الوطنية في المؤسسات التربوية والتعليمية

٨ ـ إيجاد وصياغة فلسفة وسياسة عامة للأمن العربي تهدف توضيح هذه المفاهيم (الأمن الاجتماعي) الثقافي، الاقتصادي، الزراعي والغذائي، تتناول دور الفرد والأسرة والمجتمع المحلي في تحقيق أهدافها.

المراجـــــــع

١ ـ الأس الاجتماعي: مقوماته وتقنياته وارتباطه بالتربية المدنية الدكتور مصطفى العوجي ١٩٨٥م.

٢ ـ التنمية نظرياً وتطبيقياً. الدكتورة عليا حسن حسين. سنة ١٩٧٧م.

٣ ـ الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الاسلامية. أحمد سلامة غباري. سنة ١٩٨٣م.

٤ ـ الجامعة العربية. الأمانة العامة ـ ادارة الشباب والرياضة ـ منشورات السنة الدولية للشباب سنة ١٩٨٤م.

٥ ـ الجامعة العربية. الأمانة العامة الفنية. ادارة الشباب والرياضة. منشورات السنة الدولية للشباب العربي سنة ١٩٨٥م.

٦ ـ المجلة العربية للدراسات الأمنية المجلد الأول. العدد الأول محرم ١٤٠٥هـ.